

# العلماء وتجربة التنظيمات في القرن التاسع عشر

د. خالد زيّاده

## I

يواصل الجبرتي في تاريخه عجائب الآثار عمل أحمد جليبي عبد الغني في: «أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات»<sup>(١)</sup>. ويجعل الجبرتي من أوضح الإشارات مرجعاً له في السنوات الأولى التي يؤرخ لها<sup>(٢)</sup>. إلّا أن دوافعه لكتابة عجائب الآثار تختلف في الأصل عن دوافع المؤرخين المصريين السابقين وإن انطلق من أعمالهم. فقد عمد إلى جمع أخبار تراجم علماء ورجال عصره، وقد أوضح لاحقاً: «فلما رأيت ذلك وعلمت سببه، وتحققت رغبة الطالب لذلك، جمعت ما كنت سودته، وهي تراجم فقط دون الأخبار والوقائع». وكان يجمع أخبار التراجم بناءً على طلب المرادي، من خلال الشيخ الزبيدي، لإكمال سلك الدرر<sup>(٣)</sup>. إن الأحداث التي شهدتها الجبرتي بنفسه هي التي حضّته على إكمال التراجم بالأخبار. وإذا كان الجبرتي قد وصل أحداث

(١) انظر محمد أنيس: الجبرتي ومكانته في مدرسة التاريخ المصري في العصر العثماني، ضمن: عبد

الرحمن الجبرتي؛ دراسات وبحوث، الهيئة العربية العامة للكتاب ١٩٧٦، ص ٩٥ - ١٢٠.

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: عبد الرحمن الجبرتي وأحمد شليبي عبد الغني، المصدر السابق، ص ١٨٣ - ٢٠٧.

(٣) فؤاد محمد الماوي في مقدمته لـ: أوضح الإشارات فيمن ولي مصر والقاهرة من الوزراء والباشات. القاهرة ١٩٧٧، ص ٣٨ - ٣٩.

عصره بأحداث ختم بها أحمد عبد الغني تاريخه، فإن خلافاً بين التاريخين يبرز لدينا، لا من حيث الشكل والمنهج فقط، بل من حيث نقطة الارتكاز التي يدور حولها التدوين.

جعل أحمد جلبي عبد الغني في أوضح الإشارات من الولاة الأتراك، أي مثلي الدولة، نقطة الارتكاز في تدوين التاريخ، فالسلطة لديه هي التي تضع فواصل هذا التاريخ وترسم خطوطه العريضة، فيبدأ مع خير بيك أول من عينه العثمانيون لتولي مصر وحتى مصطفى باشا أمير ياخور ١١٤٩ هـ / ١٧٣٧ م. لكن هذا التاريخ الذي يوقعه دخول الولاة وخروجهم، ويضمنه استمرار مراسم الدولة، يبدؤه الجبرقي مع مطلع القرن الثاني عشر الهجري، فيجعل تعاقب الأعوام أداته لمراقبة سير التاريخ، ومن هنا تكرر ذكر فيضان النيل سنة بعد سنة. إن مسرح هذه الأحداث هو إقليم مصر الذي يتقرر مصيره انطلاقاً من قلبه ومركزه مصر القاهرة. كذلك فإن الأزهر، حسب تعبير الجبرقي، هو قلعة العلماء وتعاقب رجاله يوقع خطى الأحداث التي يرقبها ويسجلها. إلا أن هذه العناصر التي تغطي على مشهد دولة تتلاشى وتنحل مراسمها، لا تشكل مادة التاريخ، فالجبرقي يهمل لمدونته بذكر طرف من خبر الجراكسة المماليك: «واستهل القرن الثاني عشر، وأمراء مصر فقارية وقاسمية»<sup>(٤)</sup>. إن عودة المماليك تحشد الأحداث بمبرراتها فيكتب في نهاية القرن إياه، الذي جعله مسرحاً لتاريخه، وبعد أن استفحل شأن أمراء المماليك فيتعقب أصولهم، وينبئ بانقسامهم الذي غيب مشهد الدولة وبعثه.

لم يعد وفود الولاة الأتراك يعطي لأحداث مصر تفسيرها، وقد أصبحت صراعات الأمراء مادة التاريخ وغايته. إن انفصلاً مرتقباً لمصير مصر عن استامبول تستعجله أحداث نهاية القرن الثامن عشر لتربطه بالمشرق. والأحداث التي تجري خارج الإقليم ومركزه قلماً تسترعي اهتمام مسجل التاريخ؛ ولا نجد لدى الجبرقي ما يشير إلى أن محاولات السلاطين المصلحين في استامبول على

(٤) الجبرقي: تاريخ عجائب الآثار. دار الجيل - بيروت. ج ١، ص ٤٢.

امتداد القرن الثاني عشر هجري / الثامن عشر ميلادي، قد تركت أي صدى في صفحات هذا التاريخ. إن العلماء الذين يؤرخ لهم الجبرتي لا يعيرون مسألة إصلاح الدولة أي اهتمام فضلاً عن انحلالها. يتساءل الوزير المصلح راغب باشا الذي قدم مصر والياً عام ١١٥٨ هـ / ١٧٤٥ م عما أصاب حال العلم في مصر فيعذر له المشايخ<sup>(٥)</sup>. إن الوضع يبدو غير قابل لأي إصلاح، والجبرتي يعكس تاريخاً تتحكم فيه المنازعات على السلطة التي نزلت بإقليم مصر إلى الحضيض. والدولة التي كانت من قبل تتحول تدريجياً مع انتصاف القرن إلى مجموعة من رجال حرب ومنازعات من أرباب العكاكيز والوجاقلية. إن نزول البلاء واختلال أحوال الديار المصرية<sup>(٦)</sup>، ترافق مع بداية صعود علي بيك الكبير (ت ١١٨٧ هـ / ١٧٧٣ م) فهل ثمة حنين يبيده الجبرتي لمراسم الدولة الآخذة بالتلاشي؛ لقد غدر علي بيك ونفى وفرق واستأصل ومنع ورود الولاية العثمانية<sup>(٧)</sup>. وغياب السلطة التي يفتقدها المؤرخ يفسح في المجال للفوضى واختلال الأحوال. ويذهب علي بيك من ناحيته إلى إعلان عدم شرعية الدولة العثمانية: هؤلاء العثمانية أخذوها بالتغلب ونفاق أهلها<sup>(٨)</sup>. ومع ذلك، فإن صورة معاكسة يقدمها الجبرتي لعلي بيك الذي نشر الأمن وعاقب الكبار بجناية الصغار فأمنت السبل وانكفت أولاد الحرام<sup>(٩)</sup>. فبين دولة يضمن استمرارها وحدة الأمة، وبين بروز الأمراء المماليك الذي يفسح في المجال لدور متصاعد للعلماء، يسهب الجبرتي في وصف الأحداث المتنافرة التي لم تصل إلى غايتها. فلم يتمكن الجراكسة من إحلال دولتهم محل دولة العثمانيين. فسيطر صراع الأمراء والولاة وأعوانهم على ما تبقى من سنوات القرن، ولم يقطع «الحدث المروع» الذي هو الاحتلال الفرنسي من مسلسل أخبار الجراكسة إلا لأمد قصير.

(٥) الجبرتي: تاريخ. ج ١، ص ٢٢٩.

(٦) الجبرتي: تاريخ. ج ١، ص ٣٥٣.

(٧) الجبرتي: تاريخ. ج ١، ص ٤٣٢.

(٨) الجبرتي: تاريخ. ج ١، ص ٤٣٣.

(٩) الجبرتي: تاريخ. ج ١، ص ٤٣٣.

إن عناصر مشروع الممالك نجد تفسيرها في التطورات اللاحقة. فمنذ علي بيك الكبير تجمعت في مصر فكرة محاربة الدولة العثمانية والاستقلال عنها، وإنشاء جيش محلي / مملوكي بدعم غربي، ثم الامتداد نحو الشرق. وقد أفشلت صراعات الأمراء هذا البرنامج الذي بلغ ذروته في وصول عساكر الأمير محمد أبو الذهب إلى دمشق. إلا أن هذه التطورات ستترك تأثيرها على الوضع الداخلي، ونشهد منذ منتصف القرن الثامن عشر صعود دور العناصر المحلية المتمثلة بالعلماء والكتبة الأقباط. ويذكر الجبرتي على سبيل المثال: «إن كاتب علي بيك القبطي رزق بلغ في أيامه من العظمة ما لم يبلغه قبطي فيما رأينا»<sup>(١٠)</sup>. كان الاعتماد على الكتبة الأقباط تقليداً قديماً استمر مع العثمانيين، فالشؤون المتعلقة بالصيرفة والمحاسبة وإمساك الدفاتر عادة ما كانت توكل إلى العناصر المسيحية الأهلية. وبالنسبة للإدارة العثمانية فقد حصرت السلطة في أيدي عدد من الحكام الأتراك في الولايات العربية واستعانت بخدمات المحاسبين المسيحيين، فشكلت بذلك أقلية متسلطة على مجتمع لم يندمج في التقاليد العثمانية. ومنذ أن أزيح العلماء عن مهام الإدارة التي كانت لهم قبل السيطرة العثمانية في مصر والشام، فإن مسيرة الدولة في الولايات العربية كانت تتجه نحو التقلص والاضمحلال. وكان العدد القليل من الحكام العثمانيين وأصحاب المناصب الأتراك الذين يوفدون إلى هذه الولايات سرعان ما ينقلون إلى أماكن أخرى أو يندمجون هم أنفسهم في التقاليد المحلية في حال استقرارهم. وقد زاد في ضعف الرقابة على الولايات العربية تسرب العناصر المحلية إلى قوات الانكشارية وانتشار السلاح في أيدي الأهالي. وإذا كانت طبقة الكتاب في استامبول قد وسعت حدود دورها، فإن آثار ذلك لم تظهر في الولايات العربية، ويعود ذلك إلى كون طبقة كتاب الدواوين في استامبول، منذ أواسط القرن السابع عشر، كانت تعمق الوجهة المفضية إلى خلق حكومة مركزية لا تأخذ بالاعتبار شؤون الولايات.

اتصفت الأجهزة الإدارية العثمانية في الولايات العربية بالضيق والتقلب،

وكان الدفتردار أبرز الإداريين بعد الوالي قد اعتمد على عدد قليل من معاونين الأتراك عموماً، والكتبة المحليين المسيحيين<sup>(١١)</sup> خصوصاً. ولم تفلح جهود بعض الولاة للتخلص من خدمات هؤلاء الكتاب كما يذكر أحمد عبد الغني في أحداث مطلع القرن الثامن عشر<sup>(١٢)</sup>. بالمقابل، فإن التقاليد الإدارية العثمانية لم تسمح بتكوين إداريين محليين. ففرقت الإدارات العثمانية في الولايات المتحدة في عزلة سرعان ما تفاقمت مع مطلع القرن الثامن عشر، فتحولت إلى أقليات غريبة عن المجتمع تحميها مجموعات من العساكر الغرباء. ونستطيع أن نتابع من خلال الجبرتي اضمحلال الحكومة العثمانية في مصر وانحيار أدواتها، مما أفسح في المجال لبروز العناصر المحلية المتمرسه في شؤون الإدارة، وكان الكتبة الأقباط في طليعة هذه العناصر بغير منازع.

يندرج توسع نفوذ المماليك في مصر منذ منتصف القرن الثامن عشر في مشهد يتوسع غرباً وشرقاً، تبدو فيه القوى المحلية قد غلبت سيطرة استامبول وفرضت الاعتراف بها. ففي طرابلس الغرب تمكنت أسرة القرملي أن تؤسس حكماً وراثياً منذ ١٧١٣ م، استمر ما يزيد عن القرن من الزمن. وفي بغداد وضع المماليك أيديهم على السلطة وأسسوا حكماً وراثياً استمر زمناً مماثلاً للحكم القرملي. ويتنازع المشهد الشامي في وسط القرن وضعان، الأول في دمشق حيث تواصل نفوذ استامبول من خلال الولاة المتحدرين من أسرة العظم المحلية، والآخر في عكا التي مدّ ضاهر العمر نفوذه إليها بعصيانه على الدولة، وقد تواصل نفوذ عكا مع الجزائر وخلفائه حتى عام ١٨٣١.

وتعنيها هذه التطورات بمقدار ما تعكس تبديلاً في المجتمع والإدارة، وأمام تراجع سلطة استامبول وممثليها في الولايات، سيلجأ الحكّام المحليون إلى توسيع دور الكتاب والمحاسبين المسيحيين واليهود. ونجد أن الاستعانة بالمسيحيين الذين كانوا أكثر عدداً من اليهود المنتشرين في سورية ولبنان وفلسطين قد تمت

(١١) جب وبون: المجتمع الإسلامي والغرب. دار المعارف بمصر ١٩٧١، الجزء الثاني. ص ١٩-٢٠.

(١٢) أحمد عبد الغني: أوضح الإشارات، ص ٣١٥.

لدى آل العظم في دمشق ولدى أمراء الشوف في جبل لبنان ولدى مشايخ الشيعة في جبل عامل. ويقدم لنا ميخائيل بريك أخباراً تشهد على تقدم دور المسيحيين منذ الوزير اسماعيل: «الذي أخذ من حمص اثنين نصارى وهم نعمة ويوسف وعملهم يازجية وترقوا عنده وكذلك أولادهم بعدهم ترقوا وانشهر اسم بيت اليازجي بحمص وتفرغت النصارى بزمانه»<sup>(١٣)</sup>. ويذكر بريك التطور الذي أصابه المسيحيون في وسط القرن الثامن عشر: «ما رأيت تاريخ يخبر بأنه صار لهم (المسيحيون) عز وجاه وسيط وسطوة وذكر مثل مدة العشر السنين الماضية في حكم أسد باشا»<sup>(١٤)</sup>. وقد أدى ذلك إلى نمو البيئة المسيحية في المدن والأرياف، وتكونت عائلات من محترفي الكتابة مثل اليازجي الذين خدموا لدى حكام دمشق وأمراء الجبل في لبنان. وأولاد الصباغ الذين عملوا في خدمة الضاهر والجزار. وكذلك أولاد مشاققة وقد وزعوا خدماتهم لدى الجزار وبشير الثاني بجبل لبنان، ومحمد علي في القاهرة. وبرزت عائلة فارحي اليهودية التي توزع أبنائها في خدمة الولاة والحكام في عكا ودمشق والقاهرة واستامبول.

إن تتبع دور الكتاب المسيحيين واليهود نجده بشكل خاص في الأعمال والتواريخ التي خلفها الكتاب أنفسهم، وكذلك في التواريخ التي سجلها الكهنة ورجال الدين المسيحيون. ونجد أن عكا التي استقلت بإدارتها أصبحت مركز استقطاب لهؤلاء الكتاب النازحين من مناطق الشام المختلفة. وخلال ما يقرب من القرن من الزمن كانت عكا التي خضعت للضاهر والجزار وسليمان وعبد الله تنمي إدارة تعبر عن تحالف الطبقة العسكرية مع طبقة الكتاب. وأول المسيحيين البارزين في عكا، الذين شقوا الطريق أمام اتساع دور الكاتب هو إبراهيم الصباغ الذي رسم سياسة الضاهر المالية وأسس له إدارة تملك سجلاتها الخاصة بها ولا تخضع لإشراف استامبول المباشر. وتابع الجزار سياسة الضاهر الإدارية مستعيناً باليهودي حايم فارحي. وانتشر في عهده وعهد خليفته الكتبة

(١٣) ميخائيل بريك: تاريخ الشام. حريصا ١٩٣٠، ص ٧.

(١٤) بريك: تاريخ، ص ٦٢.

في كل المدى الذي يخضع لعكا من اللاذقية حتى غزة<sup>(١٥)</sup>.

كان هؤلاء الكتبة يتحدثون بمجملهم من طائفة الروم الكاثوليك التي عرفت تنصيب أول بطريرك لها عام ١٧٢٤ م<sup>(١٦)</sup>. إن الانشطار داخل الكنائس الشرقية وإعادة اكتشاف المسيحيين لأنفسهم واللغة التي يعبرون بها عن ذواتهم يدخل في صياغة وضع الكاتب وخطابه. إن العربية ستصبح لغة الطقوس المسيحي لدى الكاثوليك وسيمتد ذلك إلى الطوائف المسيحية الأخرى.

وفي الوقت الذي كان فيه المسيحيون يعيدون اكتشاف ذواتهم ويصيغون خطاباً عربياً، كان الكتاب المتحالفون مع العسكر يتحررون من الارتباط والارتهان للمشايخ والولاة، فلم يعد الكاتب مجرد محاسب، بل أصبح حليفاً لا غنى عنه وعن خدماته، فمعرفته بالسكان والأرض جعلت منه خبيراً ضرورياً وشريكاً في اتخاذ القرارات ورسم السياسة. إن «الأمر الدولتجية» أصبحت من اختصاص الكاتب المسيحي الذي يسهم هو نفسه في صنع الباشاوات، وإن كان يخضع لهم ويربط مصيره بهم ويتلقى عقوباتهم<sup>(١٧)</sup>.

إن المنطقة التي تبرز خبرة الكتاب هي التي تمد عكا نفوذها إليها، وهي ذاتها التي شهدت نمو الجماعات المسيحية. إن عكا ودمشق ولبنان هي أقطاب هذا المدى الجغرافي الذي صنع خبرة الكتاب الذين أخذوا تدريجياً وبثبات في كتابة التاريخ التي تجعل من المدى الجغرافي السوري مسرحها، كذلك فإن هذه الكتابات التاريخية تأخذ بالاعتبار التعاقب الزمني للحكام ورؤساء الطوائف المسيحية، بمعنى أن التعاقب التاريخي يدور حول مركزي السلطة السياسية والدينية.

تجدد المقارنة بين تطورات متوازية في كل من استامبول وعكا والقاهرة،

(١٥) ZABBAL, F: L'Ouléma, le Chretien et le Soldat, thèse pour le Doctorat d'état, Univ. de paris III, p. 114-115.

(١٦) بريك: تاريخ. ص ٣.

ZABBAL, F: L'oulema. p. 147-157.

(١٧)

ففي كل عاصمة من هذه العواصم كان نفوذ طبقة الكتاب يتوسع ويسهم في تعزيز الإدارة وتعميق فاعليتها. إلا أن أثر نمو طبقة الكتاب سيظهر بوضوح في منتصف القرن التاسع عشر، عبر مسيرة خاصة بكل من القاهرة أو عكا أو استامبول.

## II

يبدو كتاب سلك الدرر للشيخ خليل المرادي مفتي الحنفية الشاب في دمشق، عملاً موازياً لعجائب الآثار للجبرتي. وقد لمسنا من قبل صلة قربى بين العاملين اللذين يعودان إلى عالمين دمشقي وأزهري، يعالجان القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر ميلادي. ومع ذلك، فإن عمل المرادي يندرج في سلسلة أعمال تجعل من دمشق منطلقاً مثل الكواكب السائرة للغزي وخلاصة الأثر للمحبي. ويتبع المرادي دون أدنى تبديل التقاليد المتعلقة بذكر أخبار الأعيان والعلماء. إن انفتاح المرادي الشاب وزيارته لإستامبول ومقابلته الوزراء وكبار الكتاب والسلطان مصطفى الثالث لم تغير شيئاً من عمله المتعلق بجمع أخبار العلماء وذكر تراجمهم. لا يعكس سلك الدرر التطورات التي كانت تحدث في استامبول إبان زيارة المرادي لها، كما أنه لا يعكس بصورة مباشرة التطورات التي كانت تحدث انطلاقاً من عكا والتي عانتها دمشق. إن الدولة تتلاشى خلف أخبار العلماء، وكذلك فإن سير الحكام والولاة ليست سوى ملحق لأخبار الفقهاء والمتصوفة. إن المدى الجغرافي نفسه يختفي ليحل مكانه الوعي المدني للعالم، حيث التطابق بين العالم والحاضرة. إن مقام دمشق العلمي لا يجعلها تعادل القاهرة، كذلك فإن الأموي لا يجاري الأزهري في قوة تأثيره. ولم تستطع دمشق بالرغم من علو شأنها أن تحجب القدس وحلب في الدرجة الأولى وطرابلس وحمص وحماة في الدرجة الثانية. وعلماء جملة هذه المدن كانوا عرضة لتجارب استامبول والقاهرة على السواء. وهكذا يتبعثر المدى الجغرافي، في وعي العلماء، داخل هذه المدن. ومن هنا، فإن وحدة الحدث التي تضمنتها مركزية القاهرة وأزهرها، لا نجد ما يعادلها لدى المرادي فيها يخص سورية.



كان المرادي يعكس إذاً افتقار علماء الشام إلى المركزية التي نجدها في الجبرتي والتي يملكها علماء مصر من خلال قوة تأثير الأزهر واستقطابه للحياة العلمية. كذلك فإن توزيعهم في المدن المختلفة كان يبعثر في إدراكهم الحدث التاريخي، ويحيله إلى المرتبة الثانية في وعيهم العلمي. إن هذه الفروق بين علماء الشام وعلماء مصر لا تخفي تطورهم المشترك في الإقليمين، فهنا وهناك مال العلماء إلى عدم الاعتراف بالتطورات التي تخترقهم أو تحيط بهم. وفي الوقت الذي كانوا فيه يدعمون أجهزتهم الدينية المحلية ويكرسون دورها في محيطهم الأهلي، كانت العائلات الدينية التي يخرج منها العلماء الكبار تعمق جذورها في المحيط المدني، وتقبض على الوظائف الدينية العليا مثل وظائف الإفتاء والخطابة ونقابة الأشراف. ومثلت هذه العائلات من خلال علمائها الوجاهة المدنية باستحواذها على قيم العلم والشريعة والنسب. وبدا العلماء وكأنهم الضامنون لوحدة المجتمع المدني خارج السلطة الحاكمة. واستقر لهؤلاء العلماء دورهم في الوساطة بين الأهالي والعامّة من جهة وبين الولاة والحكّام من جهة أخرى. وأصبحوا تبعاً لهذا الدور الوسيط، محط أنظار فئات العامة والتجار والحرفيين. واستقرار دور العلماء الوسيط يمكن أن نرده إلى الاستقرار النسبي الذي عاشته المدن، بحيث رسخت العائلات الدينية جذورها وتوسعت ثرواتها إن بتوليها على الأوقاف أو بالحصول على الملكيات والأراضي الزراعية أو بتعاطيها في أعمال التجارة<sup>(١٨)</sup>.

ولن يؤثر على نفوذ علماء دمشق، بروز مركز آخر للوجاهة تمثل بالأغوات، أي قادة العسكر، الذين أصبحوا طرفاً هاماً في المجتمع المحلي، إثر انحطاط النظام العسكري العثماني، وانخراطهم في الحياة المدنية. فقد استطاع العلماء أن يحتفظوا بوجاهتهم ويحافظوا على دورهم. وبالنسبة لمصر والقاهرة، فإن بروز المماليك لم يقلل من شأن العلماء، بل على العكس من ذلك فإن تصاعد نفوذ أمراء المماليك أدى إلى توسيع دور العلماء وتدعيم أسسهم الاقتصادية بحصولهم

(١٨) ليندا شليشر: بعض مظاهر أحوال الأعيان بدمشق في أواخر القرن الثامن عشر (ضمن أعمال المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام) - جامعة دمشق، ١٩٧٨. ص ٣٣٧.

على الالتزامات في الأرياف. وفي القاهرة كما في دمشق فإن كبار العلماء كانوا يأتون في الغالب من العائلات الكبرى ويستحوذون على جملة من المصالح لا يشترك فيها صغار العلماء.

كان الجهاز الديني الذي يسيّره العلماء ويأخذ طابع المدينة التي ينتمي إليها، يضيف على مجتمع مقسم إلى طوائف حرفية وعسكرية وحدة طالما أن العلماء يتحدثون باسم الأهالي. إلا أن هؤلاء العلماء كطلبة علم وحفظة شريعة حصّنوا أنفسهم ضد ممارسة السياسة وتسلم الحكومات في الوقت الذي أبعدوا أنفسهم عن ممارسة مهام الكتّاب. ولم يلبّ العلماء الدعوة إلى تسلم السلطة حين بدت الظروف مناسبة لذلك. ويذكر البديري في أحداث عام ١١٦١ هـ / ١٧٤٨ م، ما جرى بين والي الشام أسعد باشا العظم وبين العلماء الذين دعاهم إلى تسلم البلد بسبب سفره، فكان جوابهم: «نحن منا علماء، ومنا فقراء - متصوفة - ومنا مدرسون، وصنعتنا مطالعة الكتب وقراءتها، فقال لهم: هذا قراركم، وكيف وأنتم الأعيان، فقالوا: حاشا الله، إنما أعيان الشام القبوقول/ الانكشارية. فقال لهم: هذا قراركم وقد تحققتم بأن أعيانها والمحافظين لها القبوقول، فعند ذلك أرسل خلف رؤساء القبوقول وسلم البلد لهم»<sup>(١٩)</sup>.

إن الواقعة التي يذكرها البديري تشير إلى تبلور جماعتين من الأعيان، العلماء من جهة والعساكر من جهة أخرى. وكانت الجماعات العسكرية مندمجة في حماية الولاية والحكام وممارسة الحكومات أيضاً. وإذا عرفت دمشق تسليماً من جانب العلماء للعسكر في شؤون السياسة والحكومة، فإن حلب تقدم نموذجاً خاصاً حيث شهد آخر القرن الثامن عشر صراعاً بين الانكشارية وبين الأشراف الذين يمثلون العائلات الكبرى في المدينة. وقد امتد الصراع سحابة نصف قرن، وترك آثاره على دور العلماء في القرن التاسع عشر.

وكان على علماء دمشق أن يواجهوا امتحاناً أكثر دقة مع وصول محمد أبي

(١٩) أحمد البديري الحلاق: حوادث دمشق اليومية. تحقيق أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة ١٩٥٩، ص ١١١.

الذهب إلى دمشق على رأس العساكر المصرية عام ١١٨٥ هـ / ١٧٧١ م فقد أراد أبو الذهب أن يعين قاضياً ومفتياً كعلامة على سيطرته على المدينة، إلا أن العلماء رفضوا الانصياع، وعبر عن موقفهم الشيخ المحاسني الذي قال: «هذه بلدة حضرة مولانا السلطان مصطفى خان وتوجيه هذه المناصب له ولا يصح من غيره» ولم ينفع التهديد لأن العلماء قرروا مغادرة المدينة على المشاركة في حكمها بعد أن قرّ واليها وقاضيهما العثمانيان: «فيما أن ترفع عنا العذاب وإلاّ نستأذنك ونأخذ جميع أهل الشام من فقراء ونساء وأولاد كبار وصغار، وتوجه على وجهنا إلى أي مكان قدره الله تحت التهلكة، وافعل بعد ذلك بالبلدة ما شئت»<sup>(٢٠)</sup>.

ونراقب لدى علماء مصر مواقف مماثلة لعلماء دمشق في حذرهم من تسلّم مناصب السياسة أو المشاركة في الحكومات. إن علماء مصر / القاهرة الذين كانوا يلعبون دور الوساطة بين الأهالي من جهة والحكّام من جهة أخرى قد عبروا في نهايات القرن عن عزوف منهم عن أخذ المبادرة السياسية، وفي تصورهم أن حرفة العلم لا تمتّ بصلة إلى السياسة والحكم. يورد الجبرتي في أخبار عام ١٢٠١ هـ / ١٧٨٦ م أن حسن باشا مبعوث السلطان الذي اجتمع بالعلماء خاطبهم: «كيف ترضون أن يملككم مملوكان كافران وترضونهم حكاماً عليكم يسومونكم العذاب والظلم، لماذا لم تجتمعوا عليهم وتخرجوهم من بيتكم، فأجاب اسماعيل أفندي الخلوتي باسم العلماء متذرعاً: هؤلاء عصبة شديدة ويد واحدة»<sup>(٢١)</sup>. إن شرح هذا الموقف يأتي بعد سنوات قليلة. فقد واجه بونابرت العلماء عام ١٧٩٨ م بالسؤال نفسه؛ فعرفوه، أي العلماء: «إن سوقة مصر لا يخافون إلا من الأتراك ولا يحكمهم سواهم، وهؤلاء المذكورون، أي العلماء، من بقايا البيوت القديمة الذين لا يتجاسرون على الظلم كغيرهم»<sup>(٢٢)</sup>.

(٢٠) سليمان أحمد المحاسني: حلول التعب والآلام بوصول أبي الذهب إلى دمشق الشام، تحقيق صلاح الدين المنجد. دار الكتب الجديدة، ط ٢، بيروت ١٩٨٠، ص ٢٢.

(٢١) الجبرتي: تاريخ. ج ١، ص ٦٣٢.

(٢٢) الجبرتي: تاريخ. ج ٢، ص ١٩٤.

إن الطبيعة الحذرة للعلماء ترجع إلى عوامل مختلفة، وفي الأصل فإن العثمانيين أبعادوا العلماء في الولايات العربية عن الاضطلاع بأي مهام إدارية وسياسية. كذلك، فإن العثمانيين قد أبعادوا العلماء من الأهالي عن مناصب القضاء الكبرى وأسندوها إلى قضاة معينين من استامبول مباشرة. وخلال مرحلة طويلة من القرنين السادس عشر والسابع عشر كان العلماء على مستوى المدينة يندرجون في نوع من الحرفة الفقهية تناط بأفرادها المهتمات الشرعية اليومية. هذا الشكل العرفي الذي اتخذته الجهاز الفقهي أبعاد العلماء عن مهام الحكم والإدارة وقطع بين الجهاز الفقهي وبين الجهاز الإداري. إن تطورات القرن الثامن عشر هي التي صاغت الدور الوسيط للعلماء بين الأهالي والحكام، ومع ذلك فإن هذا الدور لم يقلص بشكل حاسم المسافة التي فصلت العلماء عن الإدارة ومناصب الحكم. إلا أن التطورات المتسارعة في مصر في نهاية القرن الثامن عشر، وفي الشام في بدايات القرن التاسع عشر ستضع العلماء في مواجهة تجربة السلطة.

### III

حمل القرن الثامن عشر في نهايته تطوراً للدور الذي لعبه العلماء خلال مرحلة طويلة سابقة. والواقع أن الحملة الفرنسية ١٢١٣ هـ/ ١٧٩٨ م التي شكلت نهاية مؤقتة لصراعات الأمراء المماليك المتخاصمين في مواجهة مع الولاة العثمانيين، دفعت العلماء إلى ممارسة دور جديد آلوا إليه نتيجة إلهاعات متنوعة. إن جزءاً من هذا الدور هو استمرار للدور الوسيط الذي لعبه العلماء واضطلعوا به بين الحكام والرعية. إلا أن غياب الأمراء المماليك والأترك قد جعل العلماء الطرف البارز الذي تقدم إلى واجهة الأحداث، خصوصاً أنهم ينشقون من صفوف الأهالي والعائلات الدينية. لقد مارس العلماء دوراً وسيطاً بين الفرنسيين والأهالي خلال زمن الحملة، أي أنهم استمروا في دورهم التقليدي، ولكن ذلك تم من خلال موقع الحكم، فقد شكل العلماء الهيئة التي يفترض بها أن تكون بديلاً للحكومة العثمانية في إقليم مصر، وبديلاً للنفوذ الذي لعبه أمراء المماليك.

إن مشاركة العلماء في هذه الهيئة - الديوان - لم تأت نتيجة لرغبتهم في الاضطلاع بأمور الدولة والسياسة، وإنما جاءت بعد غياب القوى التي كانت تقوم بأمور الحكومات وفصل السياسات. وانطلق العلماء في تبرير مشاركتهم في أعمال الديوان من دوافع فقهية، فلا بد من إشغال الموقع الذي يضمن استمرار مصالح عموم المسلمين، فلا يمكن تعطيل الأحكام إذ في تعطيلها فساد مصالح المؤمنين. كانت هذه الصياغة الفقهية من صنع كبار العلماء الذين يشغلون الوظائف العليا في الأزهر. إلا أن تعبيراً مختلفاً جاء من بين بعض العلماء الكبار وصغار المشايخ أيضاً تمثل برفض الخضوع لواقع فريد لا قبل لهم به، جعل السلطة الفعلية بأيدي محتل غير مسلم. إن رفض التعامل مع سلطة أجنبية وغير مسلمة صنع من جهته دوراً، فصاغت الأحداث موقعاً جديداً تمثل بالزعامة الشعبية التي طوّعها خلال عقد من السنين نقيب الأشراف عمر مكرم.

جاء رد الفعل الأول على ورود الأخبار بوصول الفرنسيين من نقيب الأشراف الذي رفع البيرق وتبعه الألوف من العامة والأهالي<sup>(٢٣)</sup>. ومكث العلماء يقرأون الدعوات، وشارك المتصوفة من أتباع الطرق في إقامة الأذكار في الأزهر<sup>(٢٤)</sup>. وحين استقر الفرنسيون في القاهرة بادر العلماء الذين لم يغادروا المدينة إلى الاتصال بهم: فاتفق رأيهم على أن يرسلوا مراسلة إلى الإفرنج ينتظروا ما يكون جوابهم<sup>(٢٥)</sup>. فأرسل كبير الفرنسيين يطمئنهم، فاطمأن المشايخ الكبار الذين غادروا إلى الجيزة مثل الشيخ الصاوي والفيومي والسادات وغيرهم. أما عمر أفندي نقيب الأشراف فإنه لم يطمئن ولم يحضر<sup>(٢٦)</sup>. ومثله فعل الشيخ الأمير والشيخ العطار<sup>(٢٧)</sup>. إن عشرة من كبار علماء الأزهر كانوا في عداد الديوان الذي شكل لفصل الحكومات<sup>(٢٨)</sup>. إلا أن هؤلاء العلماء الذين

(٢٣) الجبري: تاريخ. ج ٢، ص ١٨٦.

(٢٤) الجبري: تاريخ. ج ٢، ص ١٨٥.

(٢٥) الجبري: تاريخ. ج ٢، ص ١٩٢.

(٢٦) الجبري: تاريخ. ج ٢، ص ١٩٣.

(٢٧) دراسات حول الجبري، ص ٢٤٠.

(٢٨) الجبري: تاريخ. ج ٢، ص ١٩٤.

ينفرون من أعمال الحكومة والدواوين أشاروا بتقليد مناصب الشرطة والاحتساب والعسكر لجنس الماليك.

وكان ثمة تفاوت بين تصور الفرنسيين للدور الذي يمكن للعلماء أن يلعبوه، وبين تصور العلماء عن أنفسهم. فنظر العلماء إلى مشاركتهم في الديوان على أنها استمرار لدورهم السابق في الوساطة وطلب الشفاعة، فتشفعوا في أسرى الماليك فأطلقوا، وطلبوا التخفيف من السلفة المفروضة على التجار فلم يجابوا<sup>(٢٩)</sup>. وقد استمر العلماء ملجأً للعامة، فلم يبدل الأهالي نظرتهم إلى العلماء في الفترة الأولى من الاحتلال الفرنسي على الأقل. وقد لجأ أهل السوق إلى علماء الأزهر للتوسط لدى الفرنسيين: «في يوم الثلاثاء طلبوا (الفرنسيون) من التجار بالأسواق وقرروا عليهم ذراهم على سبيل القرض والسلفة مبلغاً يعجزون عنه وأجلوا لها أجلاً مقداره ستون يوماً فضجوا وتشفعوا واستغاثوا وذهبوا إلى الجامع الأزهر والمشهد الحسيني وتشفعوا بالمشايخ فتكلموا لهم ولطفوها إلى نصف المطلوب ووسعوا لهم في أيام المهلة»<sup>(٣٠)</sup>.

وفي الوقت الذي قبل الشيخ البكري أن يتقلد نقابة الأشراف بدلاً من عمر مكرم الغائب عن القاهرة، كان يتكون الرأي الذي يبرر فيه العلماء قبول إجراءات الفرنسيين منعاً للضرر العام: «وبعضهم رأى أن ذلك لا يخلّ بالدين إذ هو مكره، وربما ترتب على عدم الامتثال الضرر»<sup>(٣١)</sup>. ومع ذلك، فإن العلماء ما كانوا في وضع يمكنهم من تسوية كافة إجراءات الفرنسيين، ولم يكن الجهاز الفقهي وآلته المعرفية بقادر على ذلك. في هذا الوقت كانت السياسة الفرنسية في مصر تذهب إلى تصور شكل حكومي فعال، يتجاوز في واقع الأمر قدرات العلماء على ممارسة الأحكام. ومن هنا، جاء تشكيل محكمة القضايا التي تضم عدداً متساوياً من النصارى والمسلمين المدنيين للنظر في شؤون التجار والمواريث والدعاوى<sup>(٣٢)</sup>.

(٢٩) الجبرتي: تاريخ. ج ٢، ص ١٩٦.

(٣٠) الجبرتي: تاريخ. ج ٢، ص ١٩٧.

(٣١) الجبرتي: تاريخ. ج ٢، ص ٢٠٤.

(٣٢) الجبرتي: تاريخ. ج ٢، ص ٢٠٩.

إن فشل الديوان المشكل من العلماء دفع إلى ترتيب ديوانين خصوصي وعمومي: يضم الخصوصي خمسة من المشايخ واثنين من التجار وممثلين عن النصارى القبط والشوام واثنين من الفرنسيين، مما أعطى دوراً أوسع لغير المسلمين في تسير الشؤون العامة وممارسة الحكومات، وحسب رأي الجبرتي: ترفع أسافل النصارى من القبط والشوام والأروام واليهود وركبوا الخيول وتقلدوا بالسيوف بسبب خدمتهم للفرنسيين، ومشوا الخيلاء وتجاهروا بفاحش القول واستذلال المسلمين<sup>(٣٣)</sup>.

وقد فشل العلماء في استدراك هذا الوضع، في الوقت الذي أبدوا فيه فشلهم في منع الفرنسيين من إجراءاتهم التي تتجاوز الشرع والعرف. كان الفرنسيون يمعنون في فرض الضرائب ونزع الملكيات، وكانت تتجمع في آن معاً عناصر التمرد والثورة التي تتجاوز العلماء. إن ظهور الشيخ الكيلاني، المغربي الأصل، المجاور في مكة يأتي في هذا السياق، أما دوره فيبدأ بمحاربة الفرنسيين في جهة البحيرة قبل أن يأتي إلى القاهرة في ثورتها. إن حماس الأهالي يتجاوز حذر العلماء الكبار، فيصبح السوق بأهاليه مدفوعاً بحماس العلماء الصغار<sup>(٣٤)</sup> ومشايخ الطرق الصوفية، فضلاً عن دور عمر مكرم في التحريض على القتال. في هذا الهياج كانت مصداقية كبار العلماء تسقط فتنبه دار الشيخ البكري من قبل العامة ويسجن مع أولاده وحريمه<sup>(٣٥)</sup>. ويتعرض الشيخان الشرقاوي والسري للشتيم والضرب، ورمى العامة عمائمهم وأسمعهم قبيح الكلام وصاروا يقولون: «هؤلاء المشايخ ارتدوا وعملوا فرنسيس ومرادهم خذلان المسلمين، وأنهم أخذوا دراهم من الفرنسيين»<sup>(٣٦)</sup>. كان العلماء الكبار من أعضاء الديوان يسعون إلى تهدئة الحال والتوسط بين الأهالي والفرنسيين، بينما عامة الناس والمتصوفة ينادون بالجهاد. إن الجبرتي نفسه وهو من جملة أعضاء

(٣٣) الجبرتي: تاريخ. ج ٢، ص ٢٥٠.

(٣٤) دراسات حول الجبرتي، ص ٣٣٤.

(٣٥) الجبرتي: تاريخ. ج ٢، ص ٣٢٧.

(٣٦) الجبرتي: تاريخ. ج ٢، ص ٣٣٥.

الديوان يرفض أن يتجاوز الشيخ المغربي وفقراء الطرق الصوفية شرعية التمثيل الذي يجهد العلماء الكبار للاحتفاظ به، في اللحظة التي بدا فيها الانشطار في صفوف العلماء بين كبارهم وصغارهم يحدد تمثيلهم وشرعيتهم، ليس إزاء الأهالي فحسب بل إزاء الفرنسيين أيضاً. إن صاري عسكر يخاطب العلماء بعد تسكين الثورة: «إذا كان الأمر كما ذكرتم ولا يخرج من يدكم تسكين الفتنة ولا غير ذلك فما فائدة رياستكم؟»<sup>(٣٧)</sup>. إن ترؤس العلماء خلال المدة القصيرة من الحملة الفرنسية، يضع جدارتهم في تسلم الحكومات موضع الشك. ومن جهتهم، فإن العلماء ما كانوا يسعون إلى تولي «سلطة» هي بنظرهم شأن مبتذل لا يجدر بالفقيه أن يغمس يديه في شؤونها، ومن هنا حذرهم واجتنبهم تسلم المسؤوليات التنفيذية. إلا أن تجربتهم الفرنسية، وإن نظروا إليها كفصل اعتراض في سياق تاريخي طويل، فقد نفذت إلى عمق جهازهم الديني ووضعتهم في مواجهة الصراعات على السلطة في السنوات التي أعقبت رحيل الفرنسيين.

لقد حصل العلماء خلال السنوات التي تسلط فيها أمراء المماليك، قبل وصول الفرنسيين، على امتيازات متنوعة؛ فقد حصلوا على التزامات في الأرياف وأعضوا من الضرائب. كما عززوا مواقعهم في جهاز القضاء وأكدوا موقعهم كأعيان ووجهاء يرجع إليهم الأهالي. إن هذا الوضع الذي كان العلماء قد حصلوا عليه زمن المماليك تأكد وتوسع مع الفرنسيين وأضيف إليه اشتراكهم في الديوان الذي هو بمثابة حكومة تنظر في شؤون الإقليم. إن عودة الأتراك بعد رحيل الفرنسيين تؤذن بنهاية هذا الوضع المميز. ولم يكن العلماء بغافلين عن إدراك ما تعنيه عودة السلطة العثمانية من فقدانهم للامتيازات التي حصلوا عليها. إن مكاتبة الوزير العثماني العائد إلى القاهرة تكشف لنا الموقف السلبي للعلماء الذين لم يصعدوا للسلام عليه، فيأمرهم في خطابه إليهم بالطاعة<sup>(٣٨)</sup>،

(٣٧) الجبرقي: تاريخ. ج ٢، ص ٣٤٦.

(٣٨) الجبرقي: تاريخ. ج ٢، ص ٥٠٦.



وفي سبيل استرضائهم يخلع عليهم سبعين خلعة<sup>(٣٩)</sup>. إن الجبرتي غير المرتاح لعودة العثمانية، يذكر كيف أعاد الأتراك قبضتهم على القضاء، واحتالوا بشتى الحيل للقبض على أموال الناس. وكانوا يعيدون، من وجهة نظرهم، فتح مصر فكثرت تعدياتهم وأعادوا إلى الذاكرة تعدياتهم في مطلع القرن السادس عشر.

يقف العلماء إلى جانب الماليك، ويؤكدون في خضم الفوضى دورهم الوسيط، ليس بين الأهالي والحكام فحسب، بل بين الأمراء والعثمانية، إلا أن شدة الصراعات والضغوطات كانت تتجاوز مقدرة العلماء على التحكم بالأحداث أو توجيهها. ويصف الجبرتي حالهم على النحو التالي: إن العلماء لما خرجوا من عنده (الباشا) وركبوا لم يزالوا سائرين إلى أن وصلوا جامع الغورية فنزلوا به وجلسوا وهم في حيرة متفكرين فيما يصنعون<sup>(٤٠)</sup>. إن الوضع الذي وجدت فيه مصر سيجعل من العلماء نقطة الاتصال بين أطراف الصراع، كما سيجعل منهم محط أنظار الأهالي والرعية. من هنا بروز «الزعامة الشعبية» المعقودة لعمر مكرم! لكن هذه الزعامة تأسست بفعل مواقف صاحبها الذي وضع نفسه خارج الجهاز الفقهي وخارج مسوغاته وتبريراته. فقد دعا إلى الجهاد ضد الفرنسيين مما يجعله مختلفاً عن سائر علماء الأزهر وإن اعتبر واحداً منهم. وعند عودته إلى القاهرة استعاد نقابة الأشراف وأصبح الرجل الأكثر تأثيراً في الأحداث، والأكثر إدراكاً لعجز العلماء عن تسلم زمام الأمور. كان العلماء يعجزون عن تدارك الأمور وإيقاف تعديات العساكر في الأسواق: «ترك العلماء قراءة الدروس وانتقلوا إلى بيوتهم لأغراض نفسانية وفشل مستمر منهم»<sup>(٤١)</sup>. إن الجبرتي مثل عمر مكرم يدرك فشل العلماء في قمة الدور الذي يقومون بأعبائه. إن اللحظة الحاسمة ستكون من صنع عمر مكرم على رأس العلماء والأهالي، فيخلع الوالي وينصب محمد علي حاكماً على مصر، فيفتح بذلك صفحة من تاريخ مصر والعلماء على السواء.

(٣٩) الجبرتي: تاريخ. ج ٢، ص ٥١٤.

(٤٠) الجبرتي: تاريخ. ج ٢، ص ٥٧٨.

(٤١) الجبرتي: تاريخ. ج ٤، ص ٦٠.

يتجه العلماء نحو التخلي عن المشاركة في الشؤون العامة لقاء الحفاظ على الامتيازات التي بين أيديهم. وكانوا يسرعون إلى تسليم السلطة إلى محمد علي: «أيش هذا الحال وما تداخلنا في هذا الأمر والفتن. واتفقوا أنهم يتباعدون عن الفتنة وينادون بالأمان، وأن الناس يفتحون حوانيتهم ويجلسون بها، وكذلك يفتحون أبواب الجامع الأزهر ويتقيدون بقراءة الدروس وحضور الطلبة، وركبوا إلى محمد علي وقالوا له أنت صرت حاكم البلدة والرعية»<sup>(٤٢)</sup>. تلك بداية افتراق العلماء عن عمر مكرم، فإذا كان العلماء يلتزمون بحدود حرفتهم الفقهية مسلمين بسلطة الحاكم، فإن عمر مكرم معتمداً على صغار المشايخ وعامة الأهالي سيصبح لأمد قصير شريك محمد علي في السلطة وحكم مصر، ومن هنا الاتفاق أن يكون محمد علي المرجع في تعديلات العسكر وأن يكون السيد عمر مكرم المرجع إذا صدرت التعديلات من الرعية<sup>(٤٣)</sup>.

إن تقليص نفوذ العلماء يتم انطلاقاً من التدخل في شؤونهم من جانب الوالي الذي يعرف خلافاتهم، ويحسن استخدامهما لضربهم بعضهم ببعض ولإزاحة نقيب الأشراف نفسه، أرسل الباشا إلى الشيخ الشرقاوي يأمره بلزوم داره وإن لا يخرج منها، ولا إلى صلاة الجمعة، وسبب ذلك أمور وضغائن ومنافسات بينه وبين إخوانه كالسيد محمد الدواخلي والسيد سعيد الشامي، وكذلك السيد عمر النقيب فأمروا به الباشا ففعل<sup>(٤٤)</sup>. إن خلافات العلماء ستمكن محمد علي من عزل عمر مكرم ونفيه بغير صعوبة وكذلك عزل أعوانه والمؤيدين له. لكن محمد علي سيعمد، بعد سيطرته على البلاد وإخراج الإنكليز، إلى ضرب جوهر امتيازات العلماء: «فلما استقر له الأمر أبطل مسموح المشايخ والفقهاء في البلاد التي التزموا بها»<sup>(٤٥)</sup>.

ملك الجبرتي تفسيراً لصعود العلماء وانحطاطهم، ويحيطنا علماً بخلافاتهم

(٤٢) الجبرتي: تاريخ. ج ٣، ص ٧٥.

(٤٣) الجبرتي: تاريخ. ج ٣، ص ٧٦.

(٤٤) الجبرتي: تاريخ. ج ٣، ص ١٣٤.

(٤٥) الجبرتي: تاريخ. ج ٣، ص ٢٦٩.

وانقساماتهم. كان العلماء في فترة قيادة عمر مكرم لهم يملكون ثقة الرعية بحيث ظهروا كأنهم قادرون على تسلم زمام السلطة، لكنهم ما كانوا يملكون الأدوات التي توصلهم إلى ذلك. إن الوظيفة الفقهية المنوطة بالعلماء كانت هي التي تقف حائلاً حقيقياً بينهم وبين تسلم السلطة، فليس في المفهوم الفقهي كما صاغته العصور الأخيرة ما يؤدي بالعلماء إلى أن يجعلوا من ممارسة الحكومة جزءاً من مهمتهم. كانوا يندفعون إلى الاستفادة من امتيازات الحكم دون الخوض فيه، فيهددون بالعودة إلى دروسهم وطلبتهم. إن الجبرتي يحلل انحدار العلماء الذين يطلبون النفوذ دون أن يملكوا أدوات تسلم الحكومات، يقول: «افتتنوا بالدنيا وهجروا مذاكرة المسائل ومدارسة العلم إلا بمقدار حفظ الناموس مع ترك العمل بالكلية. وصار بيت أحدهم مثل بيت أحد الأمراء الألوفاً الأقدمين، واتخذوا الخدم والمقدمين والأعوان وأجروا الحبس والتعزير والضرب بالفلقة والكرابيج المعروفة بزب الفيل. واستخدموا كتبة وقطاع الجرائم في الإرساليات للبلاد وقدروا حق طرق لأتباعهم، وصارت لهم استعجالات وتحذيرات وإنذارات عن تأخر المطلوب مع عدم سماع شكاوى الفلاحين. وخصصتهم القديمة بموجبات التحاسد والكراهية المجبولة والمركوزة في طباعهم الخبيثة، وانقلب الوضع فيهم بضده وصار ديدنهم واجتماعهم ذكر الأمور الدنيوية والخصص والالتزام وحساب الميري والفائض والمضاف والرماية والمرافعات والمراسلات والتشكي والتنجي مع الأقباط واستدعاء عظمائهم في جمعياتهم وولائهم والاعتناء بشأنهم والتفاخر بتردادهم والترداد عليهم والمهاداة فيما بينهم إلى غير ذلك»<sup>(٤٦)</sup>.

كان العلماء المتحالفون مع أمراء المهاليك يتحولون إلى مالكي أراضي وملتزمي مزارع وبلاد. إن نوع ممارساتهم مع الفلاحين هي من صنف ممارسات الأمراء، وقد أسهموا في تنمية دور الكتبة الأقباط المتخصصين بجمع الضرائب وإجراء حساباتها. كانت طبقة كبار العلماء تستفيد من محاصيل الأرض وعدم

تأدية الضرائب، كما كان كبار العلماء يعززون نفوذهم في جهاز القضاء بعد تراخي التأثير العثماني. إن الإيذان بزوال هيبة ونفوذ العلماء وامتيازاتهم يبدأ مع تأكيد سلطة محمد علي منذ رحيل الانكليز وسيطرته على سائر البلاد. وكلما تأكدت سلطة محمد علي كانت امتيازات العلماء تتراجع، ويتراجع دورهم الوسيط. إن نفوذ العلماء بين الأهالي كان يقف حائلاً دون مدّ محمد علي لسلطته على سائر البلاد، وحكمها مباشرة دون حاجة إلى وساطتهم. إن زوال نفوذ العلماء يأتي بعد القضاء على حلفائهم المماليك، يعود الجبرتي في أحداث ربيع الأول من عام ١٢٣١ هـ / ١٨١٦ م ليشير إلى زوال هيبة العلماء ووقارهم في النفوس. كان محمد علي يجبرهم على التزام حدود الأزهر في الوقت نفسه الذي أبطل فيه نظام نواب المحاكم<sup>(٤٧)</sup>، ووضع يده على الجهاز القضائي.

كان تقليص دور العلماء السياسي والأهلي يندرج في إطار اتساع نطاق دولة مركزية تسعى إلى نشر نفوذها فوق إقليم مصر. ويأتي ذلك في السياق نفسه الذي تم فيه القضاء النهائي على أمراء المماليك، وفي الوقت الذي وضعت فيه طرق التصوف موضع المراقبة. ومنذ أول القرن التاسع عشر أذن الفقهاء بوضع قيود على المتصوفة. وفي وقت لاحق طوّق محمد علي ما بدر من حركات صوفية ذات طابع شعبي رافض لاجراءاته.

هَدَفَ محمد علي إلى ضرب كل القوى الوسيطة التي تعيق بسط السلطة لرقابتها المباشرة على كامل الإقليم؛ ومن هنا ضرب مشايخ الحارات وضرب استقلال الحرف لصالح احتكار الدولة لصناعات النسيج والصابون والملح، وضرب الملتزمين في البلاد لصالح احتكار الأرض. وضرب الأمراء من أجل بناء جيش نظامي. مارس محمد علي تجاه المجتمع، ما يسميه الجبرتي ظل الوالي، لكي تستطيع دولته أن تجعل كل المدى الاجتماعي رهن مراقبته.

#### IV

تعطي المؤلفات الخاصة بأخبار العلماء التي تتخذ من دمشق منطلقاً لها،

والعائدة إلى القرن الثالث عشر هجري / التاسع عشر ميلادي ، الانطباع حول استمرارية أجهزتهم ونفوذهم العائلي والأهلي . واحتفظت هذه المؤلفات بتقاليدها الإنشائية العائدة إلى قرون سابقة . والواقع أن مسار العلماء في دمشق ومدن الشام الأخرى ليجتلف عن المسار الذي أخذه علماء مصر القاهرة منذ نهاية القرن الثامن عشر . فقد احتفظ فقهاء دمشق بتشددهم المذهبي ، كما استطاعت الطرق الصوفية أن تمد نفوذها طوال القرن التاسع عشر من خلال أتباعها الذين استمروا في إظهار كراماتهم في وسط عصر التنظيمات . وأبرز المؤلفات التي تتناول أخبار العلماء ، الأثر الذي خلفه الشيخ عبد الرزاق البيطار (ت ١٩١٦) تحت عنوان: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر . ولا يقل عنه أهمية كتاب جميل الشطي (ت ١٩٥٩): روض البشر في أعيان القرن الثالث عشر . وقد تناول الشيخان موضوعاً واحداً ، خصوصاً أن الشطي قد اعتمد البيطار مرجعاً أساسياً . إلا أن الإصرار على إعادة العمل لا يمكن تفسيره بغير رغبة الشطي ، الذي كان مفتياً للحنابلة ، تسليط الضوء على أعلام الحنابلة بين القرنين الثالث عشر والرابع عشر ، مما يمهد لنا السبيل لاستكشاف الأجواء التي نسعى إلى بلورتها والتعرف إليها .

استقبلت دمشق القرن الثالث عشر الهجري بالتأثير القوي للشيخ خالد النقشبندی، المولود في بابل سنة ١١٩٣ هـ / ١٧٧٩ م . وقد زار دمشق بعد الحجاز عام ١٢٢٠ هـ / ١٨٠٥ م ، قبل أن يعود إلى رحلة طويلة في الديار الهندية وإيران وأفغان . إلا أن الشيخ خالد سيرجع للاستقرار في دمشق عام ١٢٤١ هـ / ١٨٢٥ م ويتوفى في العام التالي ويدفن في سفح قاسيون<sup>(٤٨)</sup> . وقد خلف وراءه العديد من التلامذة والأتباع والخلفاء ، وبعضهم سيكون له أثره ونفوذه في أواسط القرن الثالث عشر وأواخره مثل الشيخ اسماعيل الغزي والشيخ حسن الشطي والشيخ عبد القادر الجزائري والشيخ عبد الله الهروي

(٤٨) انظر بيتر غران: الأسس الاجتماعية للثقافة في دمشق، ضمن (أعمال المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام / جامعة دمشق ١٩٧٨) ص ٢٧٠ - ٢٧٢ .

والشيخ عمر الغزي والشيخ محمد تلو وغيرهم. وقد عرفت دمشق قبل وفود الشيخ خالد انتشار النقشبندية فيها من خلال عائلة المرادي، إلا أن تأثيره يبقى فريداً خلال المدة القصيرة التي أمضاها في المدينة، ويتعدى مجرد إيجاد الأتباع لطريقته، فقد طرح مجدداً إمكانية الجمع بين التصوف وبين التمسك بالتقاليد الإسلامية مع رفضه للبدع. وقد أثر أسلوبه في جمع النفوذ إليه، فملك تأثيراً على والي دمشق يوسف باشا الذي تشدد في تمسكه بالتقاليد الإسلامية وخصوصاً أمام التحدي الذي طرحته الحركة الوهابية التي كانت تهدد بلاد الشام، في الفترة نفسها التي كان فيها الشيخ خالد مقيماً في دمشق. إلا أن نفوذ النقشبندية يعزى أيضاً إلى انبعاث التصوف في الأوساط التجارية التي كانت تبحث عن إجماع أمام التهديد الذي واجهته بفضل توسع التجارة الأوروبية عبر طريق الهند. وبمعنى آخر فإن دمشق كانت عرضة لسلسلة من التأثيرات، وكانت الأوساط التجارية والحرفية أشد تأثراً بهذه التأثيرات دون إمكانية مواجهتها أو تعديلها<sup>(٤٩)</sup>، فقد وقعت دمشق تحت ضغط ظروف برزت في جنوبها منذ وصول أبو الذهب إلى دمشق عام ١٧٧١م، ثم كان الخطر الوهابي الذي ألقى ظلالاً قوية على دمشق بما في ذلك التأثير على اقتصادها انطلاقاً من تعطيل موسم الحج، ثم كان خطر الاحتلال الفرنسي إبان حصار عكا عام ١٨٠٠م، إلى أن وقعت سورية تحت السيطرة المصرية عام ١٨٣١. وكان نمو التجارة الأوروبية عبر الهند، أو عبر مرفأ بيروت لاحقاً هو أشد الآثار على وضع دمشق. وكان التعبير الملفت للانتباه الذي أبداه أهالي دمشق قد جاء في الفترة القصيرة السابقة لوصول الجيوش المصرية، فقد ثار الأهالي ضد الوالي العثماني وهزموا عسكره وقتلوا الوالي نفسه<sup>(٥٠)</sup>، إلا أن هذه الحركة لم تبلغ مداها إذ وصلت الحملة المصرية إلى سوريا. إن أهالي دمشق وعلماءها الذين كانوا أعلنوا من قبل مدينتهم محرمة على الأجانب الغربيين، والذين اشتراطوا على الوالي عام ١٨٣٠م

(٤٩) بيتر غران، المرجع السابق، ص ٢٧٤.

(٥٠) مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا، تحقيق أحمد غسان سبانو. دار قتيبة،

عدم السماح بفتح قنصليات أوروبية في مدينتهم<sup>(٥١)</sup>، سيشهدون مع ابراهيم باشا انفتاحاً على التقاليد الغربية ودوراً للمسيحيين يتنافى مع ما أبدته المدينة من نزعة محافظة.

كانت إدارة (ابراهيم باشا في سورية) على معرفة بالأوضاع في المنطقة التي تبسط سيطرتها عليها، وذلك من خلال الصلات التي عُقدت مع بعض الزعماء المحليين، ومن خلال الاستعانة بخبرات الكتبة المسيحيين السوريين الذين قدموا مع طلائع الجيش المصري، وكان هؤلاء الكتبة الدور الحاسم في الإدارة المصرية في سورية. واتبعت في سورية السياسة التي خُبرت في مصر والهادفة إلى إقامة إدارة مركزية تمسك بكافة الشؤون العسكرية والإدارية والاقتصادية. كذلك، فإن ابراهيم باشا قد نفذ في سورية السياسة القضاية بتقليص نفوذ العلماء ورجال الدين الذين جرّدوا من امتيازاتهم وخصوصاً في مجالي القضاء والأوقاف، بحيث فقد الجهاز الديني مصادر تمويله الأساسية، وأبعد العلماء عن ممارسة أي تأثير إداري أو سياسي. بالمقابل، فقد شكّل ابراهيم باشا ديوان مشورة ضمّ أعياناً من المسلمين والنصارى واليهود وكان النفوذ الفعلي فيه لكاثوليك من حمص هو حنا البحري. وكانت معارضة العلماء لهذا الوضع المستجد تستند إلى أكثر من سبب فقد خسروا مصادر رزقهم ونفوذهم المعنوي، فعارضوا الاعتراف على مسيحيين ويهود والسماح للقناصل الأوروبيين بإقامة قنصليات في المدينة. وكان أشد ما يثير حفيظة العلماء التهاون بالتقاليد المتبعة وإظهار غير المسلمين لطقوسهم، واعتبر العامة من الأهالي دولة المصريين هي دولة نصارى<sup>(٥٢)</sup>.

أراد المصريون إقامة حكومة مركزية تجمع وتراقب المدى الجغرافي السوري، علماً أنهم فصلوا حكومة حلب عن دمشق بعد وقت قصير، ومنحوا حليفهم بشير الثاني امتياز حكم جبل لبنان. وقد عمدوا إلى إدخال تحديثات

وإصلاحات على غرار ما حصل في مصر. إن مدة حكمهم القصيرة التي انتابتها الاضطرابات والثورات لم تسمح بإدخال إصلاحات جذرية. إلا أنهم أضفوا طابعاً من المساواة بين الأهالي وفرضوا التجنيد الإجباري كما فرضوا جباية منظمة على الأفراد، وكانت هذه الإجراءات العوامل المباشرة لقيام الثورات، التي توسل إبراهيم باشا العنف لقمعها مستعيناً بعسكر من مسيحيي الجبل مما زاد في النقمة ضد حكمه.

جاء خروج المصريين سنة ١٨٤٠ م نتيجة تدخل دولي، ولكنه اعتبر انتصاراً عثمانياً. وقد جاء الخروج المصري من سورية بعد وفاة السلطان محمود الثاني بأمد قصير، وصعود عبد المجيد الذي أعلن خط كلخانة المتضمن لإصلاحات وتنظيمات تحديثية، وقد جاء هذا الإعلان تلبية لرغبات الدول الغربية. ومع ذلك، فإن عودة الحكم العثماني إلى سورية كانت انتصاراً للعلماء، فعاد من كان منفياً منهم واستعدوا لممارسة نفوذهم السابق.

إن الحكومة العثمانية العائدة إلى سورية، ليست نفسها التي غادرتها عام ١٨٣١ م قبل عشر سنوات. كانت الدولة قد قضت على قوات الانكشارية عام ١٨٢٦ م، وأعلنت في تنظيمات عام ١٨٣٩ م المساواة بين جميع الرعايا العثمانيين، وأحدثت أشكالاً من الإدارة الحديثة. هذه الإجراءات المستحدثة كان ينبغي أن تظهر آثارها في سورية أيضاً، وبالفعل فإن العثمانيين شكلوا ديوان مشورة يعاون الوالي ويشرف على إجراء التحديثات. وتحول هذا الديوان إلى مجلس إدارة كبير يشترك مع مجالس الإدارة في الألوية والأقضية في تسيير شؤون البلاد والأهالي. ومنحت هذه المجالس صلاحيات مالية وبلدية واسعة. وقد اشتركت التنظيمات العثمانية مع التحديثات المصرية في روح واحدة وتنزع إلى ذات الأغراض. إلا أن العثمانيين وجدوا في العلماء حلفاءهم الرئيسيين، ونصّت التشريعات الإدارية على جعل المفتشين والنقباء والقضاة أعضاء دائمين في المجالس الإدارية المذكورة. وعلى هذا النحو كان العلماء يتحولون من طبقة وسيطة بين الحكام والأهالي تبعاً للدور الذي استقر لهم في القرن الثامن عشر، إلى شركاء في الإدارة والسلطة. وشقت العائلات الدينية طريقها إلى مجالس



الإدارة في المدن والأقضية، وقبضت على المناصب الفعالة في هذه المجالس التي أنيط بها تسيير الشؤون المالية والقضائية في الولاية والألوية والأقضية.

شهدت سورية إذاً رياح التحديث التي حملتها مصر مرة وتركية مرة أخرى. وكانت سورية في وسط القرن التاسع عشر عرضة للمؤثرات التي تأتيها من خارجها. بالمقابل، فإن القوى المحلية المتمثلة بالأعيان ورجال الدين على وجه الخصوص قد عبرت عن نزعة متشددة ومحافظة عززتها قوة الصوفية النشطة، كما عززها نزوع العلماء إلى التمسك بالتقاليد والامتيازات التي عمل المصريون على نزعها بالقوة. وقد شهدت سورية بعد خروج المصريين حوادث انتقام طالت المسيحيين والقناصل الأوروبيين. إلا أن ذلك ما كان يؤدي إلا إلى تزايد التدخل الأوروبي في الشؤون المحلية. وكانت الأحداث التي أعقبت خروج المصريين بعيدة عن أن تكون مناسبة لإجراء التحديثات التي تقتضيها التنظيمات العثمانية الحديثة العهد. فعودة الحكم العثماني قد أرجعت الأسس التقليدية التي يقوم عليها مجتمع الوجهاء المدنيين والدينيين. ونضيف إلى ذلك أن التدخلات الانكليزية التي تظاهرت بحماية المسيحيين أضفت جواً من الشحن الطائفي المتنامي. فأصبح من الصعب على القناصل في عام ١٨٤٢ م التجول في المدينة<sup>(٥٣)</sup>. ومع ذلك، فإن القنصل الانكليزي تدخل في تسمية أعضاء في المجلس الذي شكل مع وصول أول والٍ عثماني، وضم المجلس مسلمين ومسيحيين ويهوداً، علماً أن نجيب باشا والي دمشق قد عين في هذا المنصب لإبعاده عن استامبول بسبب عداائه للتنظيمات<sup>(٥٤)</sup>.

استعد العلماء للمشاركة في تجربة الإدارة والحكومة في دمشق ومدن سورية الأخرى. وخلال ما يقرب من العشرين سنة (١٨٤٠ - ١٨٦٠)، كان العلماء من جميع الطبقات يعيدون مواقعهم ويشددون روابطهم مع استامبول، فحصلوا على نفوذ لم يكن لهم في أي وقت سابق من الحكم العثماني في سورية، فاستعادوا

ZABBAL, F: L'ouléma, p. 452.

(٥٣)

ZABBAL, F: L'ouléma, p. 454.

(٥٤)

مواقعهم في الجهاز القضائي وفي المحاكم المدنية المستحدثة، ومدوا نفوذهم إلى المجالس البلدية، واستعادوا سيطرتهم على الأوقاف، ومن خلال الصلاحيات التي منحتها إياهم مجالس الإدارة فقد صار لهم قدرة الإشراف على شؤون المال والضرائب والتجنيد والشرطة<sup>(٥٥)</sup>. وإذا كان القاضي والمفتي والنقيب هم أعضاء حكماً في المجالس، فإن ممثلي الطرق الصوفية احتلوا مراكز في ذات المجالس. ونجد بين العلماء الذين دخلوا في مجالس الإدارة والبلدية وتسلموا مناصب القضاء علماء معروفين أمثال: أبو السعود الغزي الفقيه، والنقشبندي<sup>(٥٦)</sup>، وأحمد المالكي الذي عين ناظراً للأوقاف ثم ناظراً للنفوس وصار أخيراً عضواً في مجلس الشورى الكبير<sup>(٥٧)</sup>، وحسن تقي الدين نقيب الأشراف ومفتي الشافعية وعضو المجلس الكبير حتى وفاته عام ١٨٤٧ م<sup>(٥٨)</sup>، ودرويش العجلاني العالم الحنفي نقيب الأشراف الذي تولى رئاسة البلدية بعد ١٢٧٦ هـ / ١٨٦٠ م<sup>(٥٩)</sup>. أما الشيخ عبد الله الحلبي المدرس في الجامع الأموي والذي عقدت رئاسة الشام عليه والذي نفذت كلمته عند الولاة والحكام، فكان يتعاطى تجارة الحرير ويرفض المناصب الكبرى التي تعرض عليه، ولكنه يشير على من يراه بقبولها<sup>(٦٠)</sup>. ثم الشيخ عمر الغزي مفتي الشافعية الذي أخذ الطريقة النقشبندية عن الشيخ خالد، وأصبح أحد أعضاء المجلس الكبير في إيالة الشام، فلم يبق من يقارنه أمراً وتبهاً وحلاً وعقداً<sup>(٦١)</sup>. ومثله محمد الجابي عضو مجلس الشورى الكبير<sup>(٦٢)</sup> ونسيب حمزة المدرس الفقيه الذي أجبر على جعله من أعضاء المجلس الكبير

(٥٥) فلييب شكري خوري: طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق ضمن (أعمال المؤتمر الدولي الثاني لبلاد الشام) دمشق، ص ٤٤٥.

(٥٦) محمد جميل الشطي: أعيان دمشق. المكتب الإسلامي - بيروت ١٩٧٢ (ط ٢)، ص ٢٩.

(٥٧) الشطي: أعيان، ص ٥١.

(٥٨) الشطي: أعيان، ص ٨٥.

(٥٩) الشطي: أعيان، ص ١٢٧.

(٦٠) الشطي: أعيان، ص ١٨٧.

(٦١) الشطي: أعيان، ص ٢١٤.

(٦٢) الشطي: أعيان، ص ٢٣٥.

بالشام<sup>(٦٣)</sup>. وضمت المجالس عدداً من الأعيان من غير العلماء المتحدّرين من عائلات الأغوات والتجار الكبار. إلّا أن العلماء كانوا في الواقع أصحاب النفوذ الأقوى في هذه المجالس حتى ١٨٦٠. وقد ساعدوا في تنفيذ سياسة الدولة في فرض الضرائب وفرض التجنيد، وكانت هذه الإجراءات غير الشعبية تعود بالمنافع على العلماء الذين أعفوا أبناءهم من الخدمة العسكرية، ولم يدفعوا الضرائب بصفتهم علماء<sup>(٦٤)</sup>. وكانت مشاركة العلماء في الإدارة الحكومية تعود عليهم بمنافع عديدة مثل استفادتهم من الحصول على ملكيات والتزامات فجنوا ثروات على حساب الفلاحين، مما يذكرنا بتجربة علماء مصر في مطلع القرن. وكانوا يستفيدون من القوانين التي كلفوا السهر على تنفيذها من أجل مآربهم<sup>(٦٥)</sup>. بالمقابل فقد عرقلوا التحديثات التي اعتبرت منافية للشريعة وتقاليد الإسلام. ويعلن الشيخ عمر الغزي معبراً عن ذلك: «هذه الأوراق الواردة من السلطان المشتملة على أوامر لا تناسب الأوان... ألقيناها ولم نعمل لها بحال... ولم نخش من حاكم أو كبير ولا قاضٍ أو وزير»<sup>(٦٦)</sup>. ووقفوا بشكل خاص في وجه تطبيق المساواة بين أبناء الطوائف المختلفة وخلقوا صعوبات داخل المجالس للأعضاء غير المسلمين. وقد عمد العلماء إلى وضع العراقيل حتى في نقاش المسائل التفصيلية. فالشيخ سعيد الأسطواني خطيب الجامع الأموي وإمام الحنفية به، صار عضواً في المجلس الكبير بأiale الشام، ثم رئيساً في مجلس الدعاوى، إلّا أنه استقال بسبب خلاف وقع بينه وبين والي دمشق من أجل إقامة الحد على السارق فلزم داره للتدريس، وقد وقع ذلك بعد سنة ١٢٨٦ هـ / ١٨٦٩ م<sup>(٦٧)</sup>، وبعد أن فقد العلماء نفوذهم في مجالس إدارة الولاية.

(٦٣) الشطي: أعيان، ص ٢٨٥.

(٦٤) MA'OZ, M: The Ulama and the process of Modernization in Syria During the Mid - Nineteenth Century, Asian and African Studies, vol. 7 (1971), pp. 83-84.

(٦٥) MA'OZ, M: The Ulama, p. 85.

(٦٦) عبد الرزاق البيطار: حلية البشر في أعيان القرن الثالث عشر. منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق، الجزء الأول، ص ١١٣٥.

(٦٧) الشطي: أعيان، ص ٣٢٧.

وكان بعض العلماء قد رفضوا في الأصل المشاركة في هذه المجالس الإدارية انطلاقاً من رفض الخوض في السياسات والحكومات، وأجبر آخرون على المشاركة فيها. وفي جميع الأحوال، فإن كافة فئات العلماء كانت تستفيد من الوضع الذي استجد بعد عام ١٨٤٠ ولفترة امتدت عشرين سنة.

كان العلماء يعارضون بشكل عام سياسة التحديث، وقد شارك بعضهم في تيار مناهض للتحديثات<sup>(٦٨)</sup>. إلا أن أحداث عام ١٨٦٠ كانت مناسبة للانقضاض من جانب الدولة على نفوذ العلماء فنفي زعمائهم أمثال عمر الغزي وأحمد العجلاني وأحمد الحسيبي وغيرهم<sup>(٦٩)</sup>. وغاب العلماء عن مجلس الولاية ومجلس اللواء في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وفي الوقت الذي انسحب فيه العلماء إلى أجهزتهم الفقهية تضاءل النفوذ الذي كان لوظائف الإفتاء والنقابة لصالح المناصب الإدارية، فتحول أبناء العائلات الدينية تدريجياً إلى التنافس على هذه المناصب ذات الطابع المدني<sup>(٧٠)</sup>.

أخلى العلماء مراكز الوجاهة للزعماء المدنيين الذين احتلوا مناصب الإدارة والحكومة. وقد فشل العلماء في تجربتهم الإدارية التي أفقدتهم ثقة الأهالي. كما فقدوا دورهم الوسيط بين الأهالي والحكام فعادوا إلى أطرهم الحرفية. كانت الإدارة الحكومية إذاً تستغني عن خدماتهم مفسحة المجال أمام فئة حديثة التكوين تلقى أفرادها تربية ذات صبغة علمانية تناسب متطلبات الإدارة والحكومة في توسيع الأجهزة والتحديث، في الوقت الذي كان فيه أبناء العائلات الدينية يتحولون عن العلم الديني إلى المعاهد الفنية لضمان حصولهم على مراكز في الإدارة. وعلى هذا النحو، فإن الجهاز الديني الذي فقد نفوذه وامتيازاته انسحب إلى المهام الفقهية الضيقة.

MA'OZ, M: The Ulama, p. 87.

(٦٨)

(٦٩) انظر: منتخبات من مذكرات محمد أبو السعود الحسيبي الدمشقي، حول أحداث دمشق عام ١٨٦٠، ضمن: سهيل زكار: بلاد الشام في القرن التاسع عشر. دار حسان دمشق ١٩٨٢، ص ٢٨٣ - ٣١٦.

(٧٠) انظر، فيليب شكري خوري: طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق ضمن (أعمال المؤتمر الدولي الثاني لبلاد الشام)، ص ٤٣٧ - ٤٨٣.

## V

تقدم استامبول والقاهرة ودمشق ثلاثة نماذج على إدخال التنظيمات الهادفة إلى إقامة دولة حديثة ومركزية. وفي جميع هذه النماذج كان للعلماء أدوارهم المتفاوتة داخل المحاولات أو على هامشها.

كان المشروع التحديثي في استامبول الذي بدأ مع سليم الثالث واستمر مع محمود الثاني من صنع كتاب الدواوين، إلا أنه حظي بموافقة العلماء وتشجيعهم قبل عام ١٨٣٠ م. وقد استمر المجهود الفقهي يبذل مسعاه للتوافق مع مستلزمات التحديث في عصر التنظيمات. وتناسب ذلك مع ازدهار الفقه العملي في استامبول والعائد إلى مراحل سابقة. إلا أن المجهود المبذول هدف إلى مجارة القانون المدني فحسب<sup>(٧١)</sup>، ووقفت آلة الجهاز الفقهي دون المسائل المتعلقة بإصلاح النظام السياسي، مما حدا بالشرع القانوني/ الدستوري إلى تحطّي حدود الفقه وتجاوزه.

أما في القاهرة، فإن تقليصاً مبكراً لدور العلماء قد جاء بعد تجربة مثيرة خلال اضطرابات نهاية القرن الثامن عشر. وقد أبدى رجال الدين الفقهاء خلال الفترة التي لعبوا فيها دورهم في الإدارة ابتعاداً عن طرق التصوف التي نظرت بشك إلى دور الفقهاء الإداري. وكان الجهاز الفقهي في مصر أعجز من أن يقدم إسهاماً في مجال الإصلاحات القضائية أو سواها من الإصلاحات. ولم تكن التسويغات التي أسهموا بصياغتها بمقنعة أو بكافية لتخلق لهم دوراً في الإدارة. كذلك، فإن دورهم الوسيط الذي نفذوا من خلاله إلى العمل الإداري زمن الفرنسيين أو في المرحلة التالية أصبح معيقاً داخل الآلة الحكومية التي ينشئها محمد علي باشا مما استوجب إبعادهم كطبقة تراكم دخلاً لا تنتج عنه عن طريق الأوقاف أو عن طريق التزام الأرض. وقد أفسح تقليص نفوذ الفقهاء إلى نحو بطيء لعلم الحديث وأصوله مما يتطلب أن نعود إليه في مرحلة لاحقة.

(٧١) حصيلة الجهود الفقهية نجدها في مجلة الأحكام العدلية. الطبعة العربية، بيروت

سنة ١٣٠٢ هـ / ١٨٨٤ م.

وتبدو دمشق وكأنها المدينة التي استطاع فيها المتصوفة والفقهاء أن يغالبوا التنظيمات حتى نهاية عهدها، ومع ذلك فإن انكفاءً سريعاً لدورهم في مجالس الإدارة قد تم إثر تحول في سياسة الدولة عام ١٨٦٠ م. ولم يحدث تناقض بين الفقه والتصوف بل احتفظت الطرق بنفوذها في أوساط العلماء. ويمكن أن نقول بأن مشاركة العلماء في مجالس الإدارة وانكفاءهم اللاحق لم يكن من صنعهم، بل حصل بفعل التأثيرات الخارجية التي كانت تتلقاها دمشق والوسط السوري، ومع ذلك فإن العلماء قد أسهموا بشكل غير مباشر في إضعاف أو تأجيل بلورة بناء دولة مركزية على النحو الذي كان يجري في استامبول أو القاهرة.

وبشكل عام، فإن فشل العلماء في تجارب الحكم والإدارة، هو بمعنى أدق فشل للأجهزة الفقهية، وبالتالي للآلة المعرفية الفقهية في مجابهة الخيارات التي طرحها عصر التنظيمات، ومن هنا انسحاب الفقهاء إلى الممارسة الحرفية مستعدين بذلك شكل ممارستهم في وسط العصر العثماني (القرنان ١٧ و ١٨) إلا أن هذه العودة كانت مستحيلة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حين كانت المنظمات الحرفية عرضة للتفتت والاضمحلال. وبالنسبة للحرفة الفقهية فقد كانت تفقد أبرز دعائمتين لها: مصادر التمويل من إعفاءات وملكيّات ووقفيات، ثم التوارث الحرفي من الآباء إلى الأبناء، لأن أولاد العلماء كانوا يتحولون إلى الحياة المدنية.

أفسح اضمحلال الحرفة الفقهية لبروز رجال الحديث النبوي المصلحين، إلا أن ورثة الفقهاء المباشرين كانوا في واقع الأمر كتاب الدواوين المتحدّرين من دواوين عكا<sup>(٧٢)</sup> أو القاهرة. والحق أن الكتاب كانوا أقدر على فهم وتلبية متطلبات الحكام الجدد في عصر التنظيمات. إن توسيع نطاق الدولة يتطلب خلق أجهزتها، ومن هنا الاستعانة المتزايدة لمحمد علي في مصر بطبقة الكتاب الأقباط ثم الكاثوليك بصفتهم محاسبين وصيارفة. فتمو الدولة المتسارع كان يتطلب

(٧٢) حول نفوذ عكا ودور الكتاب راجع: ابراهيم العورة: تاريخ سليمان باشا العادل. دار الحد خاطر - بيروت ١٩٨٩.

توسيع شبكة الكتاب الذين ضموا أفراداً من العائلة الحاكمة بالإضافة إلى خبراء أوروبيين من جنسيات مختلفة، كما تضم عناصر من الأتراك وأفراداً من الأهالي المصريين. ولم يعد الكتاب يأتون من داخل التدريب في الدواوين بل يغدون إلى أجهزة الدولة ودواوينها من المعاهد العلمية والفنية وعلى الغرار نفسه جرت الأمور في دمشق وسائر بلاد الشام، فالكتاب المتحدرون من دواوين عكا كانوا يستقرون في دمشق خصوصاً بعد عام ١٨٣٠م، وينشرون نماذجهم في سائر المدن السورية. وقد أمكن للكتاب في أواسط القرن التاسع عشر أن يلبوا المهمات التي عجز الفقهاء عن تلبيتها والقيام بأعبائها.